

الصُّبْحُ السَّافِرُ

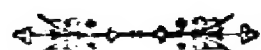
فِي

تحقيق صلاة المسافر

للاحافظ أبى الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الحسنى

عفى عنه



الطبعة الثانية

فيها زيادات مهمة

قال الصحاب وتابعون جميعهم .: وكذا الأئمة كبرا عن كابر
بوجوب اتمام المسافر ان نوى .: خلف المتعم ولم يكن بمسافر
فمن ادعى قولا سوى ذا نابذا .: قول الصحابة ، فى ضلال ظاهر
ويجوز تقليد لمجتهد أبى .: قول الشذوذ وقول رأى عائر
ووجوب اتمام المسافر سنة .: ثبتت بتعليم النبى الطاهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مظهر الحق وان حاول اخفائه متعنت عاند
وناصر اهله وان عارضهم مبطل حاقد ، احمده واشهد الا اله الا هو
الأحد الواحد المنزه عن الولد والوالد ، واشهد ان محمدا عبده
ورسوله نبي الرحمة وهادي الامة والمخصوص بالعصمة ، صلى الله
عليه صلاة لا ينقطع أمدها ولا يبلى جديدها وسلم تسليما كثيرا
الى يوم الدين ، ورضى الله عن آله وصحابته والتابعين .

اما بعد فاني كنت ألفت جزءا سميته « الرأي القويم في
وجوب اتمام المسافر خلف المقيم » وكان تأليفى اياه اجابة لرغبة
الطلبة الذين يحضرون على علم الاصول فاستحسنه كل من رآه من
أهل العلم ، واعجبوا بما فيه من تحقيق المسائل وتبيين الدلائل ،
مع تمييز صحيح القول من فاسده ، وقوى الرأي من ضعيفه داخل
القواعد الحديثية والاصولية ، وبعثت به الى مصر وسوريا ،
فجاءنى خطاب من أحد علماء مصر ، وهو الشيخ محمد عايش
عبيد الشافعى المدرس ، يقول فيه :

« لقد وصلتني الهدية القيمة ، ألا وهى آخر ما خطه قلمك
الذكى وأنتجه فكرك النابه ، ولقد تصفحت هذه الرسالة « الرأي

القويم » وأخذت أقرأ الصفحة أكثر من مرة - اى والله - بحيث أننى لم استطع اتمامه حتى الان ولولا أنى قلبت صفحاته لمجرد الاستطلاع العابر ، فاذا بى أجذك قد لخصت الرسالة فى سطور وهذا منهج جديد فى التأليف ، يعطى الكتاب قيمة اخرى .

ولقد رأيتك فى هذه الرسالة الصغيرة الكبيرة عملاقا تقف على قدم المساواة مع كبار المجتهدين من الفقهاء كابن القيم وأقرانه .

هذا ولأول مرة فى تاريخ «اطلاعى» ، اتذوق أسلوب الجدل بل واجبه واذكر اننى احببت هذا الاسلوب الجدلى من خلال قراءتى لكتاب « قصص الأنبياء » للنجار ، والجدل بينه وبين اعضاء اللجنة الناقدة للكتاب ، بيد ان اسلوب الجدل فى رسالتنا ، يمتاز بالعفة والنزاهة ، والبعد عن فاحش القول ، وهو ما اشرت اليه فى قصيدتك التى قدمت بها للرسالة . فهنئاً لك بنعمة الله اليك وعليك وهنيئاً لنا بك وسأعطى الكتاب لاصدقائى يقرءونه ان شاء الله اهـ »

وجاء فى خطاب من العالم السورى الشيخ محمد عوامة الحنفى المدرس أيضا يقول فيه :

وصلتنى سيدى هداياكم الكريمة ، « الراى القويم » اولا وبعد يومين « الرؤيا فى القرآن والسنة » فشكر الله لكم ، واثابكم الخير العميم ، فى الدارين ، على تحقيقاتكم الفذة الحديثية الفقهية الاصولية ، وان القارئ ليتنقل فى رياض العلم وجنن التحقيق اهـ . ثم ألفت هذا الجزء الذى سميته (المصبح المسافر فى تحقيق صلاة المسافر) فيه فوائد وتحقيقات زائدة على الراى القويم وبالله أستعين .

مسألة

صلاة السفر ركعتان ، مقصورتان من اربع ركعات ، والدليل على ذلك امور :

أحدها : قول الله تعالى « واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » .

روى ابن جرير من طريق ابى روق عن ابى ايوب عن على عليه السلام قال : سأل قوم من بنى النجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انا نضرب فى الارض ، فكيف نصلى ؟ فانزل الله « واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » فلما كان بعد ذلك بحول ، غزا النبى صلى الله عليه وسلم صلى الظهر . فقال المشركون : لقد امكنكم محمد واصحابه ، من ظهورهم ، هلا شددتم عليهم ؟ فقال قائل منهم : ان لهم مثلها فى اثرها ، فأنزل الله تبارك وتعالى بين الصلاتين « ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا » الى قوله « عذابا مهينا » فنزلت صلاة الخوف .

والغزوة التى نزلت فيها صلاة الخوف غزوة عسفان .
أخرج أحمد وعبد الرزاق وابو داود والنسائى عن ابى عياش الزرقى قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان ،

فاستقبلنا المشركون عليهم خالد بن الوليد ، وهم بيننا وبين القبله . فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ، فقالوا : قد كانوا على حال ، لو اصبنا غرتهم ثم قالوا : يأتى عليهم الآن صلاة . هى احب اليهم من ابنائهم وانفسهم فنزل جبريل بهذه الآيات بين الظهر والعصر (واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) وذكر الحديث . فى صلاة الخوف صححه ابن حبان والحاكم .

وهذه اول صلاة خوف صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

نزلت الآية فى صلاة السفر . كما مر فى سبب نزولها وهى صريحة فى أن صلاة السفر مقصورة ، وليست أصلا بنفسها ، ونزول آخر الآية بعد ذلك فى صلاة الخوف ، لبيان ان الحكم فى الحالين واحد ، وان عروض الخوف فى السفر يؤكد القصر ولا يبطله ، وهذا هو المعهود فى أسباب النزول ، وهو الموافق لقاعدة ورود البيان عند الحاجة ، حصل السؤال عن صلاة السفر ، فنزل اول الآية جوابا وبيانا ، ثم احتيج الى معرفة صلاة الخوف ، فنزل آخر الآية ، معرفا ومفصلا .

ونظير هذا ما ثبت فى الصحيحين عن سهل بن سعد قال : انزلت (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) ولم ينزل (من الفجر) فكان رجال اذا ارادوا الصوم ربط احدهم فى رجله الخيط الابيض والخيط الاسود ، ولم يزل ياكل حتى يتبين له رؤيتهما فانزل الله بعد (من الفجر) فعلموا

انه انما يعنى الليل والنهار ، قال القرطبي : وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل نقله الحافظ فى الفتح .

ولهذا نظائر فى آيات أخرى ، تعرف من أسباب النزول .
وقال الحافظ السيوطى فى الاتقان - فى بيان الموصول لفظا الموصول معنى - : ومن ذلك قوله تعالى (واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) الآية ، فان ظاهرها يقتضى ان القصر مشروط بالخوف وانه لا قصر مع الامن ، وقد قال به لظاهر الآية جماعة منهم عائشة .

لكن بين سبب النزول ان هذا من الموصول الموصول فاخرج ابن جرير من حديث على قال : سأل قوم من بنى النجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، انا نضرب فى الارض فكيف نصلى ؟ وذكر الحديث كما سبق ، وقال : فتبين بهذا الحديث ان قوله (ان خفتم) شرط فيما بعده ، وهو صلاة الخوف ، لا صلاة السفر . وقد قال ابن جرير هذا تاويل فى الآية حسن لو لم يكن فى الآية اذا ، قال ابن الفرس : ويصح مع اذا بجعل الواو زائدة قلت : ويكون من اعتراض الشرط على الشرط ، واحسن منه ان تجعل اذا زائدة على قول من يجيز زيادتها اهـ .

قلت : جاءت الواو زائدة فى قوله تعالى (وتله للجبين) . وذكر الخازن نحو ما ذكره السيوطى ، وقال : ومثل هذا فى القرآن كثير ، يجيء الخبر بتمامه ، ثم ينسق عليه خبر آخر ، هو فى الظاهر كالمتصل به ، وهو منفصل عنه اهـ .

وقال زين الدين ابن المنير : الشرط اذا خرج مخرج التعليم
لا يكون له مفهوم كالخوف فى قوله تعالى (ان تقصروا من الصلاة
ان خفتم) اه .

وقال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى : معنى قوله تعالى
(واذا ضربتم) أى سافرتم ، ومفهومه ، ان القصر مختص
بالسفر ، وهو كذلك واما قوله (ان خفتم) فمفهومه اختصاص
القصر بالخوف ايضا ، وقد سأل يعلى بن امية الصحابى عمر بن
الخطاب عن ذلك ؟ فذكر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
: عن ذلك ؟ فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .
أخرجه مسلم . فثبت القصر فى الامن ببيان السنة ، واختلف فى
صلاة الخوف فى الحضر ، فمنعها ابن الماجشون ، أخذاً بالمفهوم
-ايضا واجازها الباقر اه .

قلت : سبب نزول الآية ، بين انها نزلت فى صلاة السفر ،
واضافة الخوف اليه ، لا يغير دلالتها على المطلوب ، وهو ان صلاة
السفر مقصورة ، سواء اعتبرنا الخوف شرطا فيها أم لم نعتبره .
وقصر الصلاة نقص من عددها كما قال اهل اللغة .

وثبت فى الصحيحين عن أبى هريرة ان النبى صلى الله
عليه وسلم صلى احدى صلاتى العشى ، الظهر او العصر ، وسلم
من اثنتين ، فقال له ذو اليمين اقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول
قال « لم أنس ولم تقصر » وهو صريح فى أن القصر ، نقص من
عدد الصلاة .

ورخص الشارع للمريض ان يصلى قاعدا او مضطجعا وعلى جنبه ، يومىء بالركوع والسجود حسب استطاعته ، ولم يسم صلاته صلاة قصر ، ولا قال : ان الله وضع عن المريض بعض الصلاة ، فدل على ان القصر فى عرف الشرع نقص من عدد الصلاة ، كما هو فى اللغة كذلك .

وتقسيم ابن القيم قصر الصلاة الى نوعين قصر فى العدد كصلاة السفر فى الامن ، وقصر فى الاركان ، كصلاة الخوف ومحاولته ادخال النوعين فى الآية السابقة ، مردود بما تقدم ان القصر فى عرف الشرع ، ليس الا نقص العدد ، والآية المذكورة ، ليس فيها الا ذلك .

أما صلاة المسابقة ، او شدة الخوف التى يصلحها الخائف راكبا او راجلا يومىء بالركوع والسجود فهى مذكورة فى سورة البقرة بعنوان الخوف .

قال الله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فان خفتكم فرجالا أو ركبانا فاذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون » .

واستحسن الشوكانى لكلام ابن القيم ذهول منه عما بيناه ، والحاصل ان الشارع جعل لكل صلاة ، عنوانا يخصصها ، فعنون صلاتى المرض والخوف باسمهما ، وخص القصر بصلاة السفر ، وابن القيم اعترف بان تخفيف الاركان فى الصلاة نوع قصر وليس

بالقصر المطلق فى الآية اهـ . أى لان القصر المطلق نقص من عدد ركعات الصلاة ، وهذا مما اتفق فيه عرف الشرع مع الوضع اللغوى .

ثانيها - ما رواه احمد ومسلم والاربعة عن يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب (فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا) فقد أمن الناس ؟ قال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .

فى الحديث دلالة لقولنا من جهتين :

أحدهما - ان القصر فى الآية معناه نقص من عدد الصلاة ، ودلالته على ذلك صريحة ، لا تحتل تكلف ابن القيم ، ولا تلاعب المبتدع .

والاخرى : ان الاصل فى صلاة المسافر هو الاتمام ، ولو كان فرضه ركعتين ابتداء لما عجب عمر ويعلى من القصر فى السفر مع الامن .

ثالثها - ما رواه احمد والاربعة عن أنس بن مالك الكعبى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » حسنه الترمذى ، قال : وفى الباب عن ابى أمية .

قلت : حديث أبى أمية : رواه النسائي من طريق يحيى ابن ابى كثير عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثنى عمرو بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « ان الله وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة » اسناده صحيح .

طريق آخر - قال عبد الله بن احمد بن حنبل : حدثنا موسى ابن اسمعيل عن أبان العطار عن يحيى بن ابى كثير عن ابى قلابة عن ابى أمية الضمرى انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تنتظر الغداء فقال : إني صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » اسناده صحيح ايضا ورواه الدرامي والطحاوى .

حديث آخر - روى الطبراني عن زرارة بن أوفى (صحابى) عن رجل منهم : انه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ياكل فقال « هلم » فقال : انى صائم ، فقال « هلم احدثك ان الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » .

فهذه ثلاثة احاديث ، تصرح بان صلاة المسافر مقصورة من أربع ركعات لان معنى « وضع شطر الصلاة » حط نصفها ، بعد ان كان اتمامها واجبا عليه .

وهذه حقيقة الوضع فى اللغة ، يقال : وضع الحمل عن الدابة اذا حطه عنها .

وفى الحديث « من انظر معسرا أو وضع عنه أظله الله فى ظله » أى حط عنه بعض دينه .

أما حمل « وضع الظهر للصلاة » على معنى رفعه ابتداء
كما قال بعض الحنابلة ، فيبطله أنه معنى مجازي ، لا قرينة تدل
عليه ، وكيف وذكر الصوم يؤيد الحقيقة ؟! ولا يصح الجمع بين
المعنيين في الحديث لوجهين :

١ - امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لتناقيهما .

٢ - أن فعل « وضع » في الحديث مثبت ، والفعل المثبت
لا يعم ، حسبما تقرر في علم الأصول .

فرضت الصلاة أربعا لا اثنين

أفادت الآية والاحاديث التي أوردتها ، أن صلاة السفر
مقصورة ، ومعنى ذلك أن الصلاة فرضت في الأصل أربع ركعات
ثم وضع منها ركعتان لعذر السفر .

وهذه أحاديث تصرح بهذا المعنى تصريحاً يدفع الاحتمال
والتأويل :

١ - روى اسحق بن راهويه في مسنده بإسناد على شرط
الشيخين من طريق أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبي مسعود
الانصاري قال : جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
قم فصل ، ذلك لطلوع الشمس حين مالت فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصلى الظهر أربعا ، فاتاه حين كان ظله
مثله ، فقال : قم فصل ، فقام فصلى العصر أربعا ثم أتاه حين
كان مثله ، فقال : قم فصل ، فقام فصلى المغرب أربعا ثم أتاه حين

غربت الشمس فقال : قم فصل . فقام فصلى المغرب ثلاثا ثم أتاه .
حين غاب الشفق فقال : قم فصل فقام فصلى العشاء اربعاً ثم أتاه .
حين برق الفجر . فقال : قم فصل ، فقام فصلى الصبح ركعتين ،
ثم أتاه من الغد ، حين كان ظله مثله ، فقال : قم فصل ، فقام
فصلى الظهر اربعاً ، ثم أتاه حين كان ظله مثليه ، فقال : قم فصل ،
فقام فصلى العصر اربعاً ثم أتاه للوقت الاول حين غربت الشمس ،
فقال : قم فصل ، فقام فصلى المغرب ثلاثا ، ثم أتاه بعد ما غاب
الشفق وأظلم فقال : قم فصل ، فقام فصلى العشاء اربعاً ، ثم أتاه
حين طلع الفجر واسفر ، فقال : قم فصل ، فقام فصلى الصبح
ركعتين .

ورواه البيهقي في المعرفة من طريق ايوب بن عتبة قاضي
اليمامة حدثنا ابو بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير عن
ابن ابي مسعود الانصاري عن ابيه .

ورواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ، وصرح في
روايته باسم بشير بن ابي مسعود .

وبشير ، قال عنه الحافظ ابن حجر : تابعي جليل ، يعد
في الصحابة لانه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وراه
الحديث بمجموع الطريقتين صحيح .

٢ - روى الدارقطني في سننه عن انس ان جبريل أتى النبي
ﷺ عليه وسلم بمكة حين زالت الشمس ، فأمره ان يؤذن .

للناس بالصلاة حين فرضت عليهم ، فقام جبريل امام النبي صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلف النبي صلى الله عليه وسلم .
 فصلى اربع ركعات ، لا يجهر فيها بالقراءة يأتى المسلمون برسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبريل ، ثم امهل حتى دخل وقت العصر ، فصلى بهم اربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ، يأتى المسلمون برسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبريل ثم امهل حتى وجبت الشمس ، فصلى بهم ثلاث ركعات ، يجهر فى ركعتين بالقراءة ولا يجهر فى الثالثة ، ثم امهل حتى ذهب ثلث الليل ، صلى بهم اربع ركعات ، يجهر فى الاوليين بالقراءة ولا يجهر فى الاخرين بها ، ثم امهل حتى اذا طلع الفجر ، صلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة .

فى اسناده مجهولان :

٣ - قال ابو داود فى المراسيل : حدثنا ابن المنثى ثنا ابن ابي عدى عن سعيد عن قتادة عن الحسن به ، مرسل صحيح الاسناد وهو مع حديث انس حجة ، كما تقرر فى علم الحديث والاصول .

٤ - روى عبد الرزاق فى المصنف عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما اصبح النبي صلى الله عليه وسلم من ليلته التى اسرى به لم يرعه الا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، فلذلك سميت الاولى قام فصاح باصحابه : الصلاة جامعة .

فاجتمعوا ، فصلّى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس طول الركعتين الاوليين وقصر الباقيتين ، ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس . ثم نزل في العصر على مثله ثم نزل في اول الليل ، فصاح : الصلاة جامعة ، فصلّى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم للناس ، طول في الاوليين ، وقصر في الثالثة ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم . وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس . ثم لما ذهب ثلث الليل ، نزل . فصاح بالناس ، الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلّى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم . وصلى النبي صلى الله عليه وسلم للناس . فقرأ في الاوليين . فطول وجهر وقصر في الباقيتين ، ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسلم النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم على الناس ، ثم لما طلع الفجر ، صبح جبريل فصاح بالناس ، الصلاة جامعة ، فاجتمعوا . فصلّى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم للناس ، فقرأ فيهما فجهر وطول ، ورفع صوته ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس ، اسناده صحيح .

٥ - روى عبد الرزاق في المصنف عن ابن التيمي (هو معتمر بن سليمان) عن قرّة بن خالد ، قال : سمعت الحسن يقول : « أقم الصلاة طرفي النهار » حتى ختم الآية ، قال : فكانت أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر ، فاتاه جبريل فقال « أنا لنحن الصافون وأنا لنحن المسيحون » فقام جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه ، ثم نام خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فصلّى بهم الظهر

(٢ - الصبح السافر)

اربعا ، حتى اذا كان العصر قام جبريل ، ففعل مثلها ، ثم جاء جبريل حين غابت الشمس فصلى بهم ثلاثا يقرأ فى الركعتين الاوليين ، يجهر فيهما ، ولم يسمع فى الثالثة ، قال الحسن : وهى وتر صلاة النهار ، قال : حتى اذا كان عند العشاء وغاب الشفق واعتم ، جاء جبريل فقام بين يديه ، فصلى بالناس اربع ركعات يجهر بالقراءة فى الركعتين حتى اذا اصبح من ليلته ، فصلى به والناس معه ، كنحو ما فعل فصلى بهم ركعتين ، يقرأ فيهما ويطيل القراءة فلم يمت النبى صلى الله عليه وسلم حتى حد للناس صلاتهم ، ثم ذكر الحسن الجمعة قال : فصلى بهم ركعتين ووضع عنهم ركعتين ، لاجتماع الناس يومئذ ، وللخطبة اسناده صحيح ايضا .

مسألة

قول عائشة رضى الله عنها ، فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر ، وأتمت صلاة الحضر ، لا يصلح لمعارضة الادلة المذكورة ، ولا يمكن ان يقف معها على قدم المساواة لرجحانها عليه من وجوه :

الاول - انه موقوف عليها كما قال الخطابى وامام الحرمين وغلط من جعله فى حكم المرفوع .

الثانى - انه شاذ ، والشاذ من قبيل الضعيف .

ووجه شذوذه ، انه أفاد ان صلاة السفر أصل ، وان صلاة الحضر مزيدة وهذا مخالف لنص القرآن « ان تقصروا من الصلاة » ولاجماع المسلمين فى تسمية صلاة السفر مقصورة .

الثالث - انه مخالف لصريح قول النبى صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » .

الرابع - ان حديث امامة جبريل عليه السلام ، صرح بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صبيحة ليلة الاسراء خمس صلوات فى اوقاتها ، بركعاتها المعهودة مع بيان ما يجهر وما يسر منها ، وانه نودى لها بكلمة : الصلاة جامعة وانه ختمها بالسلام على الناس ، لانه لم يكن شرع التشهد والسلام اذ ذاك كما لم يشرع الاذان ، وهذا تفصيل واضح بين ، فوجب تقديمه على قول عائشة الشاذ المجمل غير المبين .

الخامس - ان حديث امامة جبريل عليه السلام ، موافق للآية وقول عائشة مخالف لها . قال العلامة النيسابورى فى تفسيره : وخبر عائشة لا تعاضده الآية ، لان تقرير الصلاة على ركعتين لا يطلق عليه لفظ القصر اه . والمقرر فى علم الاصول ان الخبر الموافق للآية يقدم على مخالفها .

السادس - ان حديث امامة جبريل ، مفسر لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصوم ونصف الصلاة » وقول عائشة معارض له ، والمفسر للحديث مقدم على المعارض له .

السابع - ان حديث امامة جبريل ، صرح بان وقت بدء الصلاة اربع ركعات كان صبيحة ليلة الاسراء ، وقول عائشة لم يبين متى فرضت الصلاة ركعتين ؟ فيحتمل ان يكون مرادها فرض الصلاة قبل الاسراء حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين صباحا ومثلها مساء ، ولا شك ان الصريح مقدم على المحتمل بلا نزاع .

الثامن - ان قول عائشة لم يصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات الخمس بعد فرضيتها ، فيجوز ان يكون الله تعالى حين فرض عليه خمسين صلاة فرضها ركعتين ركعتين وراجعه فى تخفيفها ، فحطها الى خمس وكملها اربعا ، وهذا

احتمال قريب ووجيه ، وان كنت لست فى حاجة الى تأويل قولها وترجييه ، لشذوذه وضعفه .

التاسع - أن قول عائشة مخالف لما عرف بالتواتر ، ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ، ونزل جبريل صبيحة تلك الليلة ، ببيان ركعاتها واوقاتها ، ولم يثبت ان فرضيتها تكررت مرة اخرى .

العاشر - ان اهل التفسير والمغازى والسير واسباب النزول تتبعوا ما شرع من احكام بعد الهجرة كصوم عاشوراء ورمضان والحج والتيمم والقبلة وصلاة السفر والخوف والكفارات والحدود والطلاق والخلع والايلاء والظهار واللعان والرضاع والجهاد وغير ذلك ، ورتبوه حسب وروده من بدء الهجرة الى وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يأت فى شىء من الطرق التى استندوا اليها صحيحها وضعيفها ان الصلاة كانت اثنتين ، ثم فرضت بعد الهجرة اربعاً ، الا ان السهمودى فى وفاء الوفا قال فى حوادث السنة الاولى من الهجرة ما نصه : ثم زيد : صلاة الحضر ركعتين ، بعد مقدمه المدينة بشهر ، قلت : قال السهيلي : ان ذلك كان بعد الهجرة بعام او نحوه والذي عليه الاكثر ان الصلاة نزلت بتمامها من بدء الامر اه .

وقال الطبرى فى تاريخه : وفى هذه السنة - يعنى السنة الاولى - زيد فى صلاة الحضر - فيما قيل - ركعتان ، وكانت صلاة الحضر والسفر ركعتين ، وذلك بعد مقدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فى ربيع الاخر لمضى ثنتى عشرة ليلة منه ، وزعم الواقدي انه لا خلاف بين اهل الحجاز فيه اه .

قلت : اشار الطبرى الى تضعيف هذا النقل بعبارة (فيما قيل) والواقع انه نقل ضعيف بل باطل ، ولو حصل هذا لنقله

الصحابة الذين نقلوا المضمضة والاستنشاق والسواك والمسح على الخفين ، مع ان الصلاة اهم منه ، بل هي اهم اركان الدين بعد الشهادتين ، وقد نقلوا قصرها في السفر ، كما نقلوا عروضها وسننها وشروطها ، فكيف غفلوا عن نقل زيادة ركعتين فيها ، وتفرد به الواقدي وهو موصوف بالكذب عند الحديثين ؟

الحادي عشر - تقدم في سبب نزول قوله تعالى « واذا سربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » ان قوما من بني النجار قالوا ، (يا رسول الله ، انا نضرب في الارض فكيف نصلي) ؟ وهذا يفيد ان الصلاة كانت اربعا فطلبوا التخفيف .

الثاني عشر - ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر اربع ركعات وهو مسافر بعصفان . وسيأتي تخريج هذا الحديث بحول الله تعالى .

الثالث عشر - نقل الباجي عن بعض العلماء قال : رواية عائشة اضطربت في الحج والرضاع وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقصر الصلاة في السفر اه . ولم يرتض الباجي هذا الكلام ، واجاب عن الاضطراب في صلاة الليل فقط ولكن الاضطراب في صلاة السفر يتبين مما ياتي :

١ - قالت عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر .

٢ - روى عبد الرزاق عن ابن محرر عن ميمون بن مهران عن عائشة قالت : من صلى اربعا في السفر فحسن ، ومن صلى ركعتين فحسن ، ان الله لا يعذبكم على الزيادة ولكن يعذبكم على النقصان .

٣ - روى البيهقي باسناد صحيح عن عروة ان عائشة كانت
تصلى فى السفر اربعا فقلت لها لو صليت ركعتين ؟ فقالت يا ابن
اختى انه لا يشق على .

وروى ابن جرير عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أى
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمم الصلاة فى
السفر ؟ قال : عائشة وسعد بن ابى وقاص .

٤ - روى ابن جرير من طريق عمر بن عبد الله بن محمد
ابن عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق . قال : سمعت ابى يقول:
سمعت عائشة تقول فى السفر أتموا صلاتكم . فقالوا : ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى فى السفر ركعتين ،
فقالت : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى حرب وكان
يخاف ، فهل تخافون انتم ؟

فهذه عدة روايات عن عائشة متعارضة مضطربة .
وعندى ان عائشة لم تضطرب رواياتها فى صلاة السفر ،
ولكن الناس لم يفهموا رواياتها على وجهها فظنوها مضطربة ،
وبيان ذلك ان الحنفية ومعهم ابن حزم وابن تيمية وابن القيم
ظنوا ان قولها الاول ، فى حكم المرفوع ، واخذوا منه وجوب
قصر صلاة السفر ، فأخطأوا من جهتين :

١ - ان قولها ذاك هو من كلامها واقعا وحقيقة لا شائبة
للمرفع فيه .

٢ - وهو الخطأ الاعظم . غفلتهم عن ان ذلك القول -
مرفوعا كان او موقوفا - لا يفيد وجوب القصر فى السفر ، وانما
يفيد نسخ الركعتين ، واستبدال اربع الركعات بهما ، يتضح هذا
المعنى من تتبع روايات قول عائشة : فى صحيح البخارى من
طريق معمر عن الزهرى عن عروة عنها قالت : فرضت الصلاة
ركعتين ، ثم هاجر النبى صلى الله عليه وسلم ففرضت اربعا ،
وحيث فرضت الصلاة اربعا - وكان فرضها بعد شهر من الهجرة

١٠٠ قال الواقدي - فمعنى ذلك أنه نسخ الاقتصار على الركعتين ، وبطل الاعتداد بهما في أداء فرض الصلاة فلما شرع قصر صلاة السفر ، في السنة الرابعة او الخامسة بسبب السؤال عنه ، كان شرعا جديدا ، وحكما مستقلا ، يدخل في باب الرخصة ، ولا علاقة له بالركعتين اللتين نسختا ، هذا مفاد كلام عائشة وهو مرادها ، ولهذا كانت تتم الصلاة في السفر ، وقالت من صلى اربعا في السفر فحسن ، ومن صلى ركعتين فحسن - أي لان القصر رخصة مستحبة - ان الله لا يعذبكم على الزيادة - في السفر لانها جائزة - ولكن يعذبكم على النقصان - في الحضر ، لانه ممنوع .

وقالت لعروة حين رآها تتم في السفر . وقال لها : لو صليت ركعتين ؟ يا ابن اختي ، انه لا يشق على أي لا يشق على الاتمام ، والقصر رخصة اريد به التخفيف لانها علمت - وهي فقيهة مجتهدة - ان فرض الارباع ، نسخ الركعتين ، وحظر الاجتزاء بهما ، وان الاذن فيهما للمسافر ، يقتضى الجواز على قاعدة الاذن بعد الحظر ، وهذا منزع اصولي دقيق ، غفل عنه ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والشوكاني ، وكل من تمسك بقولها لوجوب القصر في السفر ، ولعل سبب غفلتهم ، قولها : فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، فهموا منه ان الشارع زاد في صلاة الحضر ، وأبقى صلاة السفر كما هي ، في وقت واحد ، وهذا الفهم غير صحيح ، لم تقصده عائشة ، ولم يقع في الوجود ، بل الذي وقع انه كان بين زيادة صلاة الحضر ، وقصر صلاة السفر فترة زادت على ثلاث سنوات كما مر .

ولهذا أول الحافظ ابن حجر كلامها بقوله : المراد بقول عائشة ، فأقرت صلاة السفر ، أي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لا انها استمرت منذ فرضت اه .

وهذا التأويل متعين ، ليكون كلامها موفقا للواقع ..

القصر فى السفر مندوب

لم يأت القائلون بوجوب القصر فى السفر بدليل سالم من النقد وهاك جملة ادلتهم . مع تعقيبها بما يرد عليها من قدح مبطل لدالالتها .

١ - قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر ركعتان .

٢ - قول عمر : صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام من غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم .

٣ - قول ابن عباس : ان الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم اربعا والخوف ركعة .

٤ - قول النبى صلى الله عليه وسلم - عن القصر - « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » والامر يقتضى الوجوب .

٥ - ان النبى صلى الله عليه وسلم داوم على القصر فى السفر ولم يتم قط . هذا كل ما استدلوا به ، ولا دليل لهم فى شىء منه .

أما قول عائشة ، فقد تبين مما ذكرناه انهم اخطأوا في الاستدلال به ، لخطئهم في فهمه ، وانه يدل على جواز القصر في غير دعواهم .

وأما قول عمر ، فيدل على وجوب القصر بدلالة الاقتران ، بدلالة الجمعة وهي دلالة ضعيفة في علم الأصول ، ويمكن ! الفهم ان يعكس الاستدلال بها عليهم فيقول : بل هو يدل على استحباب القصر لاقترائه بصلاة الاضحى والفطر .

ثم كيف يقول عمر تمام من غير قصر ، والله تعالى الاول : (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) والنبى صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الله وضع من المسافر الصوم وشطر الصلاة » والمسلمون مجتمعون على ان صلاة السفر مقصورة .

وأما قول ابن عباس ، فهو شاذ لوجهين :

١ - مخالفته للواقع المعروف في كتب التفسير والسنة ، ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ثم شرعت صلاة السفر في السنة الرابعة او الخامسة ، ثم شرعت صلاة الخوف في غزوة عسفان ، وصلاها النبى صلى الله عليه وسلم في تلك الغزوة ركعتين ، فمتى فرضت صلاة الخوف ركعة وصلاة السفر ركعتين ؟

٢ - ان الاجماع منعقد على عدم وجوب ركعة في الخوف ، بل ذهب الجمهور الى عدم مشروعيتها ، وقال اسحق بن راهويه والثوري ومن تابعهما : تشرع ركعة في صلاة الخوف ، لكن لم يقولوا بوجوبها .

ثم هذا الاثر موقوف ، استنبطه ابن عباس من القرآن ، ولذا قال : على لسان نبيكم ، لان القرآن وصلنا على لسان النبى صلى الله عليه وسلم ، قال الله تعالى (فانما يسرناه بلسانك) الآية .

وكذلك قول عمر : على لسان محمد صلى الله عليه وسلم
يفيد ان ما قاله استنباط منه ، اذ لو كان مسموعا لهما ، لقالا :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »
فالامر فيه للندب لامور :

١ - ان الاصل فى الرخصة الندب .

٢ - الادلة المقتضية لاستحباب القصر ، وسيأتى بيانها
بحول الله تعالى .

٣ - ان حمل الامر على الندب ، يجمع بين الادلة ولا يهدر
شيئا منها ، وحمله على الوجوب يلغى بعضها ، والجمع بين
الادلة واجب .

٤ - تقدم ان الركعتين فى الصلاة نسختا بالاربعة ، ووجوب
شيء اذا نسخ يبقى مندوبا ولا يعود للوجوب مرة اخرى كما
سيأتى .

وأما مداومة النبى صلى الله عليه وسلم على القصر ، فانها
لا تفيد وجوبه ، وانما تفيد افضليته ونحن نسلم ذلك .
وأما انه صلى الله عليه وسلم لم يتم فى السفر قط فدعوى
باطلة .

بل صح انه صلى الله عليه وسلم أتم الظهر فى سفره
كما سيأتى .

وحيث تبين بطلان أدلة القائلين بالوجوب بطل قولهم
بالضرورة وبقي القصر فى السفر ، على الاصل الذى هو الجواز:
والاصل لا يحتاج الى تأييد واستدلال ولكننا مع ذلك نذكر أدلته
تثبيتا وتأكيذا .

فمنها : قوله تعالى (واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) تقدم ان هذه الآية نزلت بسبب السؤال عن الصلاة فى السفر .

قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : وأما قوله تعالى (ان - فتم ان يفتنكم الذين كفروا) فقد يكون هذا خرج مخرج الغالب - ان نزول الآية فان فى مبدأ الاسلام بعد الهجرة كان غالب اسفارهم مخوفة ، بل ما كانوا يسافرون الا الى غزو عام ، او سرية ، وسائر الاحياء . حرب للاسلام وأهله ، والمنطوق اذا - خرج مخرج الغالب ، او على حادثة فلا مفهوم له كقوله تعالى (وربائكم الاتى فى حجوركم) الآية .

وكقوله تعالى (ولا تكرهوا فيتاتكم على البغاء ان اردن تحصنا) اه .

ولو فرضنا ان الآية خاصة بالخوف ، كما يزعم مقلدة ابن حزم فانها تدل على الجواز ايضا ، لانه اذا لم يجب قصر الصلاة فى حالة الخوف وهى مظنة الوجوب ، فعدم وجوبه فى حالة الامن أولى .

ومنها : حديث « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » وهو يدل على جواز القصر والاتمام كما بينته فى رأى القويم ، ونبهت على غلط ابن حزم فى فهمه .

ومنها : عن ابي هريرة : ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اقصر الصلاة فى سفر نجد ؟ قال « نعم » ان الله يحب ان يؤخذ برخصته كما يحب ان يؤخذ بفريضته .

رواه ابن جرير فى تهذيب الآثار وصححه .

فهذا الحديث نص صريح فى ان القصر فى السفر رخصة مبر واجبة .

ومنها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال مجاهد
فى قوله تعالى (ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا) : نزلت يوم
كان النبى صلى الله عليه وسلم بعسفان ، والمشركون بضجنان ،
فتواقفوا فصلى النبى صلى الله عليه وسلم باصحابه صلاة الظهر
اربعا ركوعهم وسجودهم واحد معا جميعا ، فهم بهم المشركون
ان يغيروا على امتعتهم واثقالهم ، فأنزل الله (فلتقم طائفة)
فصلى النبى صلى الله عليه وسلم العصر ، وذكر صلاة الخوف ،
اسناده صحيح ، ورواه ابن ابى حاتم من طريق ابن ابى نجيح
عن مجاهد ، كما فى تفسير ابن كثير .

عسفان بوزن عثمان ، موضع على مرحلتين من مكة ،
ويقابله جبل اسمه ضجنان ، بوزن سلمان .

فهذا الحديث يصرح بان النبى صلى الله عليه وسلم صلى
الظهر اربع ركعات وهو مسافر ، فدل على ان القصر فى السفر ،
غير واجب .

ومنها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن
مسلم ان طاوسا اخبره : ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
الظهر ، اربع ركعات . وهو والعدو فى صحراء واحدة - يعنى
عسفان - فقال العدو : ان لهم صلاة اخرى ، هى احب اليهم من
الدنيا وما فيها ، فقام النبى صلى الله عليه وسلم يصلى العصر ،
فقاموا خلفه صفين ، وذكر صلاة الخوف ، اسناده صحيح .

وهو مثل الحديث السابق ، يفيد جواز الاتمام فى السفر .

ومنها : ما رواه البزار عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر فيتم الصلاة ويقصر .

ورواه الطحاوي في معاني الآثار ولفظه : قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأتم .

وفي سند الحديث : مغيرة بن زياد قال الحافظ الهيثمي : اختلف في الاحتجاج به اهـ .

قلت : المغيرة من رجال الاربعة ، وثقه وكيع وابن معين والعجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان ، واحمد في رواية ابنه صالح ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابو داود : صالح ، وقال احمد في رواية ابنه عبد الله : مضطرب الحديث منكر الحديث وقال ابن عدي : عامة ما يرويه مستقيم الا انه يقع في حديثه ما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط ، وهو لا بأس به ، وقال ابن ابي حاتم : سألت ابي وابا زرعة عنه فقالا : شيخ ، قلت : يحتج به ؟ قالوا : لا وقال ابي : هو صالح صدوق ليس بذلك القوي ، بابه مجالد يحول من كتاب الضعفاء للبخاري .

تبين من هذه النقول ثلاثة امور :

١ - ان اهل الجرح متفقون على صدق المغيرة وصلاحه .

٢ - ان معظمهم وثقه .

٣ - ان من ضعفه منهم لم يضعفه مطلقا ، وانما ضعفه

لانضطراب في بعض حديثه . ونكارة في حديث : اخذ الاجرة الى تعليم القرآن ، واياه عن ابن معين حين وثقه وقال له

حديث واحد منكر ، ولهذا اختلف فى الاحتجاج بحديثه ،
قالذين وثقوه - وهم الاكثر - يحتجون به ، والذين وصفوه
بالاضطراب ، توقفوا فيه ، لكنهم لا يختلفون فى الاحتجاج به
اذا وجد لحديثه شاهد او عاضد .

وحديثه الذى اوردناه معضود بحديثى مجاهد وطاوس .
وبما يأتى فهو حجة بلا نزاع .

قال الامام الشافعى رحمه الله : لو كان فرض المسافر
ركعتين لما اتمها عثمان ولا عائشة ولا ابن مسعود ، ولم يجز ان
يتمها مسافر مع مقيم وقد قالت عائشة : كل ذلك فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتم وقصر .

اخبرنا ابراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء
ابن ابي رباح عن عائشة قالت : كل ذلك فعل النبى صلى الله عليه
وسلم اتم وقصر اه .

قال البيهقى : وكذلك رواه المغيرة بن زياد عن عطاء عن
عائشة .

واصح اسناد فيه ما اخبرنا ابو بكر الحارثى عن الدارقطنى
عن المحاملى حدثنا سعيد بن محمد بن ايوب حدثنا ابو عاصم
حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء عن عائشة ان النبى صلى الله عليه
وسلم كان يقصر الصلاة فى السفر ويتم ، ويفطر ويصوم .

قال الدارقطني : هذا اسناد صحيح .

وقال ابن القيم في زاد المعاد : وكان يقصر الرباعية :
«صليا ركعتين ، من حين يخرج مسافرا الى ان يرجع الى
المدينة ، ولم يثبت عنه انه اتم الرباعية ، في سفره البتة . واما
- حديث عائشة : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر
ولم يصوم ويفطر فلا يصح ، وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية
يقول : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه .

واقول : ما اجرأ ابن تيمية !! وما اسرعه الى رد ما يخالف
رأيه !! فحديث عائشة ، صححه الدارقطني كما علمت ، وهو
الحفظ من ابن تيمية بمراحل ، بل لا نسبة بينهما من وجوه :

١ - ان الدارقطني حافظ على طريقة المحدثين ، وابن
تيمية حافظ على طريقة الفقهاء .

٢ - ان الدارقطني نال رتبة أمير المؤمنين في الحديث وهي
المرتبة في الحفظ : لم ينلها ابن تيمية ، ولا من في طبقته .

٣ - ان الدارقطني كان اماما مبرزاً في علل الاحاديث
واسانيدھا حتى عد في صف علي بن المديني ، وابن تيمية كان
ضعيفا في هذا العلم ، واغلب الاحاديث التي يعللها او يضعفها
او يكذبها ، انما يتكلم فيها من جهة مخالفتها لرأيه .

فمعيار الصحة والضعف عنده ، رأيه ما وافقه صحيح ، ولو

كان فى كتاب ابن بطة ! وما خالفه ينبغى ان يكون ضعيفا او
مكذوبا ، ولو صححه مثل الدارقطنى او البخارى .

مثال ذلك : حديث « كان الله ولم يكن شيء غيره » رواه
البخارى فى الصحيح ، وهو موافق لدلائل العقل والنقل لكنـه
خالف رأى ابن تيمية . لانه يرى وجود حوادث لا اول لها ،
مع الله فى الازل . فعمد الى رواية للبخارى ايضا فى هذا الحديث
بلفظ « كان الله ولم يكن شيء قبله » فزججهـا على الرواية
المذكورة بدعوى انها توافق الحديث الآخر « انت الاول فليس
قبلك شيء » .

قال الحافظ ابن حجر : مع ان قضية الجمع بين الروائتين
تقتضى حمل هذه الرواية على الاولى ، لا العكس ، (والجمع
يقدم على الترجيح بالاتفاق) اهـ .

وتعصبة لرايه ، اعماه عن فهم الروائتين اللتين لم يكن
بينهما تعارض لان رواية « كان الله ولم يكن شيء قبله » تفيد
معنى اسمه : الاول ، بدليل « انت الاول فليس قبلك شيء »
ورواية « كان الله ولم يكن شيء غيره » تفيد معنى اسمه : الواحد
بدليل رواية « كان الله قبل كل شيء » .

مثال ثان : حديث : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
باعد الابواب المـشـارعة فى المسجد وترك باب على عليه السلام .

حديث صحيح ، أخطأ ابن الجوزي بذكره في الموضوعات ،
ورأى عليه الحافظ ابن حجر وغيره ، وابن تيمية منحرف عن
العلم ، كما هو معلوم ، فلذلك لم يكفه حكم ابن الجوزي بوضعه
«إراد من كيسه ، حكاية اتفاق المحدثين على ذلك .

مثال ثالث : حديث عائشة الذي نتكلم عليه ، أفاد ان
النبي صلى الله عليه وسلم أتم في السفر ، وابن تيمية لا يرى
ذلك . فحكم بانه مكذوب وسادع تصحيح الدارقطني جانباً ،
واناقش ابن تيمية في دعواه ، واثبت انه مجازف شديد المجازفة:

«من المعلوم لصغار طلبة هذا العلم ، ان الحديث يحكم
بوضعه لسببين :

١ - ان ينفرد بروايته كذاب ، بحيث لا يوجد الا من طريقه
افلو وجد متابع له ، ارتقى حديثه عن درجة الوضع ، الى التي
فوقها وهي الواهي ، ثم المتروك .

٢ - ان يخالف القرآن ، او الحديث الصحيح ، او اصلاً من
اصول الشريعة . او قضية عقلية ، او واقعة تاريخية ويتعذر
التأويل او الجمع .

فاذا سبرنا حديث عائشة بهذا المسبار ، وجدنا رجال اسناده
ثقات ووجدنا معناه سالماً من النكارة والمخالفة ، لانه أفاد ان
النبي صلى الله عليه وسلم قصر في السفر واتم ، وصام وافطر ،

وهذا المعنى صحيح جدا يوافق القرآن (واذا ضربتم فى الارض. فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) ورفع الجناح يقتضى جواز الامرين .

ويوافق حال النبى صلى الله عليه وسلم باعتيابه مبلغا ، يفعل الشىء لبيان حكمه . فهو قد اتم فى بعض اسفاره ، لبيان جواز الاتمام . وقصر فى الغالب ، لبيان افضليته .

ويوافق الرخصة فى اصل وضعها الشرعى .

ويوافق الحديث الصحيح « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة »

ويوافق حديثى مجاهد وطاوس الصحيحين : ان النبى صلى الله عليه وسلم اتم صلاة الظهر ، بغزوة عسفان .

ويوافق ما رواه البخارى فى الصحيح عن جابر قال : كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع وذكر الحديث الى ان قال : واقیمت الصلاة فصلی بطائفة ركعتین ، ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين وكان للنبى صلى الله عليه وسلم اربع والقوم ركعتين .

وفى زاد المعاد - اثناء الكلام على هدى النبى صلى الله عليه وسلم فى صلاة الخوف - ما نصه ، وتارة كان يصلى باحدى الطائفتين ركعتين فتسلم قبله وتأتى الطائفة الاخرى فتصلى

••• الركعتين الاخيرتين ويسلم بهم ، فيكون له اربعاً ولهم
ركعتين ، وتارة كان يصلى باحدى الطائفتين ركعتين
ويسلم بهم ، وتأتى الاخرى فيصلى بهم ركعتين ويسلم ، فيكون
••• صلى بهم بكل طائفة صلاة ا هـ .

ليس من المجازفة القبيحة والتعصب الممقوت ، ان يجزم
ان تسمية بكذب حديث عائشة الصحيح المؤيد بالدلائل والشواهد
احمد خطأ فى فهم قولها : فرضت الصلاة ركعتين ، فان قيل قد
ذكر احمد حديث عائشة ، وقال الحافظ ابن حجر ، صحته
معمدة .

فالجواب ان استنكار الحديث اخف من الحكم بكذبه ، على
الامام احمد كان ضيق العطين فى التأويل . والجمع بين
حلف الاحاديث ، يستنكر الحديث لادنى شبهة تعرض له فى
••• ، واستنكر حديث الاستخارة وهو فى صحيح البخارى ،
واستنكر حديث « رفع عن امتي الخطأ والنسيان » مع ان
المراد يؤيده ، وقد استنكر هذا الحديث لانه رآه مخالفا لقول
عائشة فرضت الصلاة ركعتين .

وكذلك الحافظ ابن حجر استبعد صحته لهذا المعنى كما
••• فى آخر كلامه .

والعجيب ان قول عائشة هذا ، عمى على المحدثين
والفقهاء على سواء وذهبوا فى فهمه الى فريقين :

فريق يرى وجوب القصر فى السفر ، جعلوه حجتهم
الماهية ودليلهم القاطع ، ثم صدموا بروايتها لاتمام النبى

صلى الله عليه وسلم فى السفر ، وباتمامها هى ايضا فاستنكروا حديثها المرفوع واولو اتمامها بانه اجتهاد منها .
وفريق يرى ان القصر غير واجب ، لكنهم سلموا دلالة قولها على الوجوب وذهبوا يتلمسون وجوه الاجوبة للجمع بينه وبين الادلة على جواز القصر ، وكلا الفريقين مخطئان غاية الخطأ .

أما أولا : فان قولها لا يدل على وجوب القصر ، بل يدل على جوازه كما مر بيانه باوضح بيان .
وأما ثانيا : فان روايتها لاتمام النبى صلى الله عليه وسلم لا تعارض قولها بل توافقه فى الدلالة على جواز الاتمام .
وأما ثالثا : فان اتمامها لم يكن عن اجتهاد او تأويل ، لكنها علمت ان الركعتين نسختا بالاربع ، وان القصر شرع بعد ذلك على سبيل الرخصة الجائزة .

وقال ابن القيم - محاولا تعليل حديث عائشة بعلّة ضعيفة -
وقد روى كان يقصر وتتم ، الاول بالياء آخر الحروف ، والثانى بالتاء المثناه من فوق وكذلك يصوم وتفطر ، أى تأخذ هى بالعزيمة فى الموضعين ، قال شيخنا ابن تيمية ! وهذا باطل ، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه ، فتصلى خلاف صلاتهم كيف والصحيح عنها : ان الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين ، فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، زيد فى صلاة الحضر ، واقتر

معناه السفر ، فكيف يظن بها مع ذلك ان تصلى بخلاف صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين معه ؟ ! لا .

قلت : اصاب ابن تيمية فى ابطال الرواية التى حكاها
المحدث ، لكنه اخطأ فى الاستدلال على بطلانها بما ذكره ، بل
من باطللة من جهة لم يتفطن لها ابن تيمية وبيانها من وجهين :
١ - ان الحديث مروي عن عائشة انها قالت : كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقصر فى السفر ويتم ، ويصوم ويفطر . فهى
فى فعله عليه الصلاة والسلام لا فعلها هى ، ولو ارادت ان
فى فعلها لقالت : كان يقصر وأتم وأصوم ويفطر .

٢ - انه لم يعهد من الصحابة ولا التابعين ان ينقلوا فعلا
النبي صلى الله عليه وسلم فعله وينقلوا بجانبه فعلا يخالفه
الصحابة على سبيل المقابلة والمساواة لم يحصل هذا منهم
ولا يمكن ان يحصل أبدا . لما هو معلوم بالضرورة ، ان الصحابة
يرضون على نقل فعله او قوله عليه الصلاة والسلام لانه حجة
وايل ، وفعل غيره او قوله ليس بحجة ولا دليل ولهذا قرر
امام الاصول ، ان الاجماع لا ينعقد فى حياته صلى الله عليه
وسلم لانه ان وافق المجمعين او خالفهم ، فالحجة فى موافقته
او مخالفته دونهم .

واذن فكيف يجوز فى عقل عالم ذكى كابن القيم ان يقال :
ان النبي صلى الله عليه وسلم يقصر فى السفر ، وعائشة تتم
الفطر وهى تصوم . أى انها كانت تأخذ بالعزيمة فى الموضعين

وما معنى هذه التسوية بين حكاية فعله وفعلها ؟ هل عائشة
شاركته فى التشريع ؟ أم انها اجتهدت كما اجتهد هو ؟ أم
انها عصته ؟ أم ماذا ؟!

فالواقع ان قول عائشة - تحكى عن النبى صلى الله عليه
وسلم - كان يقصر فى السفر ويتم ، ويصوم ويفطر ، بالياء
آخر الحروف حديث صحيح ، سندا ومتنا .
وما أورد عليه لا يساوى سماعه ، وبالله التوفيق ..

اشكال

يرد على المستدلين بقول عائشة ، لوجوب القصر فى السفر ،
اشكال خطير يتعسر التخلص منه أو يتعذر ، وانا اشرحه
بايضاح وتفصيل :

ادعوا ان قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين .
فى حكم المرفوع ، سلمنا ذلك ، وفهموا منه وجوب القصر فى
السفر ، سلمنا لهم فهمهم .

ثم صدموا بان عائشة كانت تتم فى السفر ، فاسرعوا الى
الجواب التقليدى وهو : انها تأولت . وطفقوا يذكرون وجوه
التأويل التى سردها ابن القيم فى زاد المعاد .

ولكن الاشكال قائم . لم يفتنوا له . ولا شعروا به .
ومنشأه دعواهم ان قول عائشة مرفوع حكما ، فان صحت
دعواهم - وهم يجزمون بصحتها - فيكون مضمون معنى قولها :
ان الشارع هو الذى حد صلاة السفر بركعتين ، واذا كان الامر

، لك ، فكيف جاز لعائشة ان تزيد ركعتين على ما حده الشارع
ومرسته ؟! واى تاويل يصح ؟ بل اى اجتهاد يقبل ؟ بعد تعيين
الشارع ركعتين فى السفر ! ان صح التاويل هنا ، صح التاويل
بزيادة ركعتين فى صلاة الصبح . او زيادة ركعة فى صلاة
المغرب ، هذا اشكال لا مخلص لهم منه ، الا بان يفهموا قول
عائشة فهما صحيحا يطابق مرادها ، ويوافق قواعد الاصول .

وهو ما قررناه مبسوطا فيما مر ، فاذا استوعبوه ادركوا
ان عائشة لم تضطرب رواياتها فى صلاة السفر ، ولم تنم تاويلا ،
بل قيل ، وانما علمت :

ان الزيادة فى الصلاة الى اربع ركعات ، نسخت ركعتين
واطلت الاعتداد بهما ، وان مشروعية ركعتين فى السفر بعد
ذلك على سبيل الرخصة . حكم جديد ، لا علاقة له بالركعتين
المنسختين .

يؤيد هذا قاعدة اصولية ، وهى : ان الشيء قد يباح ثم
يحرم مرتين مثلا ، كزكاح المتعة ، ابيح ثم حرم ثم ابيح ثم
حرم ، الى يوم القيامة . اما الشيء الذى يكون واجبا ثم ينسخ ،
فلا يعود واجبا ايضا ، كنص صلاة فرضت خمسين ثم نسخت
بحمس ، فلم تفرض بعد ذلك صلاة اخرى اطلاقا ، وكذلك
الركعتان فى الصلاة ، نسختا باربع ، فلا تعودان الى الوجوب
فى حال من الاحوال ، وانما شرعنا على سبيل النسخ فى
السفر .

وكذلك الوضوء لكل صلاة ، كان واجبا ، ثم نسخ ، فلم
يجب مرة اخرى .

وكذلك مصابرة مسلم لعشرة من الكفار فى الجهاد ،
ان واجبا ثم نسخ بوجوب مصابرة واحدة لاثنيين ، فلم يجب

مرة اخرى ومن هنا يظهر بطلان قول الحنفية بوجوب صلاة الوتر ، لانه حيث نسخ وجوب خمسين صلاة ، بخمس صلوات فلو وجبت صلاة غيرها كانت سادسة ، مع ان الشارع حدد المفروض بخمس .

ويحسن لهذه المناسبة ان اذكر قاعدة اخرى وهى : ان الذى ينسخ من الاحكام ، هو الواجب والمحرم والمباح ، اما المندوب ، فلا ينسخ لانه فضيلة ، والفضائل لا تنسخ ، وقد جهل هذه القاعدة ، كثير من الناس فوقعوا فى اغلاط قبيحة ، لتهجمهم على الكلام فى الاحكام الشرعية بغير علم ، من ذلك : زعم بعضهم ان القبض فى الصلاة منسوخ واستدل لزعمه بما قيل : ذكر الحافظ العراقى فى البدور الملتزمة فى ادلة الائمة الاربعة ، قال : اخرج الاوزاعى فى مسنده عن ابن مسعود قتل : " ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم القبض فى صلاة الفريضة قبل ان يفارق الدنيا ستة وثلاثين يوما ، وهذا كذب قبيح ، لان العراقى ، لم يؤلف كتاب البدور الملتزمة بل لا وجود لهذا الكتاب ، والاوزاعى ليس له مسند ، والحديث مكذوب ، لم يروه ابن مسعود ، ولم يترك النبى صلى الله عليه وسلم القبض فى الصلاة ، حتى انتقل الى الرفيق الاعلى ، ويظهر ان الذى وضع هذا الحديث مالكى متعصب ، لانه قال فيه : ترك النبى صلى الله عليه وسلم القبض فى الفريضة ، والقبض عند المالكية مكروه فى الفريضة ، مستحب فى النافلة ، فوضع الحديث لتأييد مذهبه .

وبعد هذا فالقبض مندوب ، والمندوب لا ينسخ .

ومن ذلك : زعم بعضهم نسخ الركعتين بعد اذان المغرب ، لان النبى صلى الله عليه وسلم فعلهما مرة ، ثم تركهما ، وهذا خطأ من جهتين : من جهة ان النبى صلى الله عليه وسلم لم

١٠٠٠ (١) وإنما حض عليهما ومن جهة أن المندوب لا ينسخ ..

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : وادعى بعض المالكية
... فقال إنما كان ذلك في أول الأمر ، حيث نهى عن
الصلاة بعد العصر ، حتى تغرب الشمس ، فبين لهم بذلك وقت
... ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب ، في أول وقتها
... استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها ، لكان ذلك ذريعة
... مخالفة إدراك أول وقتها ، وتتعب بأن دعوى النسخ
... بل هي باطلة ، لما بينا .

والمقصود أن جهل كثير من الناس ، لهذه القاعدة جراحهم
... نسخ بعض المندوبات التي خالفت مذهبهم ، كما
... أن الواجب إذا نسخ ، لا يعود واجبا مرة أخرى ،
... على اعتقاد وجوب ركعتين في السفر ، مع أنهما
... بالاربع .

مسألة

حيث صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في
السفر . وصح أنه جعل القصر رخصة غير فريضة ، فذلك دليل
... أنه جائز كالاتمام .

وثبت عن جماعة من الصحابة ، أنهم أتموا في السفر
... منهم عثمان وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود

(١) ثم وجدت ابن حبان روى في صحيحه عن عبد الله بن مغفل قال .
... النبي صلى الله عليه وسلم قبل المغرب ركعتين .

وأبو ذر وسلمان (١) وذلك يقتضى جواز القصر عندهم ،
وروى أبو داود عن ابن مسعود أنه عاب على عثمان اتمامه الصلاة
فى السفر ، ثم صلى اربعا فقليل له : عبت على عثمان ثم
صليت اربعا ؟! فقال : الخلاف شر ، وروى احمد مثله عن أبى
ذر ، الا انه قال : الخلاف اشد .

وهذا يقتضى ان القصر غير واجب لامور :

١ - ان الذى يترك او يفعل ، بعدا عن الخلاف ، هو
المندوب او المباح اما الواجب فانه يفعل فى جميع الحالات ،
من غير ان يراعى فيه خاطر خليفة ، او ملك او امير .

خصوصا فريضة الصلاة التى هى اهم اركان الدين ، بعد
الشهادتين فلا يظن بابن مسعود وابى ذر - مع قديم صحبتهما ،
وفضل علمهما وقوة ايمانهما - ان يزيدا ركعتين على ما
فرضه الله ، خوفا من خلاف امير المؤمنين ، هذا ما لا يمكن
ان يفعله بل المجزوم به : انهما اتما ، لجواز الاتمام
عندهما .

٢ - ان عثمان لم يكن فى حدة أبى بكر رضى الله عنهما ،
ولا فى شدة عمر رضى الله عنه ، بل كان هينا لينا ضعيفا
مستضعفا ، فلم يكن ليهابه ابن مسعود وابو ذر ، بحيث يزيدان
على ما فرضه الله ورسوله مراعاة له ، فلو لم يكن الاتمام جائزا
فى نظرهما ، ما فعلاه لاجله .

(١) والمور بن مخزومة وهو صحابى معروف ، روى الطحاوى فى
معانى الآثار عن عبد الرحمن بن المسور ان سعد بن أبى وقاص والمور بن
مخزومة وعبد الرحمن بن الاسود كانوا جميعا فى سفر ، فكان سعد يقصر
الصلاة ويفطر ، وكانا بتمان ويصومان اه - وعبد الرحمن بن الاسود ولد فى
العهد النبوى ، وسعد بن أبى وقاص ، صح عنه الاتمام ايضا .

٣ - ان عثمان كان يتم الصلاة لنفسه ، ولم يامر رعيته بالانعام ومن المعلوم بالضرورة ان فعل الخليفة ، ليس واجب الانعام ، فكيف يترك ابن مسعود وابو ذر ، واجب القصر ، اذ اهفة فعل ليس بواجب !؟

ولولا ان الالتزام جائز ما فعلاه .

٤ - ثبت في صحيح مسلم ان عثمان كان ينهى عن متعة الحج ، وعلى يأمر بها ، فقال له عثمان كلمة ، فقال على عليه السلام : ما تريد الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه ؟ فقال عثمان : دعنا منك فقال على : لا استطيع ان ادعك ، اهل بهما معا .

فاننت ترى كيف خالف على عثمان الخليفة فيما نهى عنه ولم يحصل من خلفهما شر ولا فساد ؟ ولم يترك على متعة الحج لنهى الخليفة عنها ، مع انها غير واجبة .

فكيف يظن بابن مسعود وابى ذر ، ترك واجب القصر لاهل اتمام عثمان !؟

بل ما اتما الا لانه جائز ، وانما عابا عليه مخالفة ما فعله النبى صلى الله عليه وسلم فى معظم اسفاره ، على سبيل الافضلية .

مسألة

قال اهل الاصول : الاداء فعل العبادة فى وقتها المقدر لها شرعا ، والقضاء ، فعلها بعد خروج وقتها ، والاعادة ، فعلها ثانيا فى الوقت ، لخلل فى فعلها أولا ، او لعذر ، فالخلل كان على بدون وضوء او على ثوبه نجاسة ، او يترك ركنا من الصلاة نسيانا ، فانه يعيدها وجوبا .

والعذر انواع :

١ - ان يصلى منفردا . ثم يجد جماعة يصلون تلك الصلاة .

٢ - ان يصلى فى جماعة ثم يؤم جماعة لا يجدون من يؤمهم .

٣ - ان يصلى فى جماعة ، ثم يجد رجلا يريد الصلاة وحده ، فيتصدق عليه بالصلاة معه ، ليحصل له فضل الجماعة .

اما ان يصلى الرجل وحده ، ثم يعيد تلك الصلاة وحده ايضا ، بدون مقتضى للاعادة ، او يصلى فى جماعة ، ثم يعيدها وحده بدون عذر ، فهذا لا يجوز ، ولا تصح الصلاة المعادة ، لما روى احمد وابو داود والنسائى . عن سليمان بن يسار ، قال اتيت على ابن عمر ، وهو بالبلاط ، والقوم يصلون فى المسجد فقلت : ما يمنعك ان تصلى مع الناس ؟ قال : قد صليت وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تصلوا صلاة فى يوم مرتين ، صححه ابن حبان . »

ومن ثم حكمت فى كتاب « الراى القويم » ببطلان ما رواه عبد الله بن عمر عن نافع ابن عمر : أنه كان اذا صلى مع الامام بمنى اربع ركعات ، انصرف الى منزله ، فصلى فيه ركعتين أعادها ، وهذا وجه بطلانها من جهة المتن ، اما بطلانها من جهة السند ، فان عبد الله بن عمر تفرد بها ، وهو مختلف فيه ، ضعفه قوم ، ووثقه بعضهم ، مع اعترافه بان فى حديثه اضطرابا ، وانه يزيد فى الاسانيد ، وانه ادركته غفلة الصالحين ، وروايته هذه مردودة ، سواء قلنا بثقته او بضعفه لما تقرّر فى علم الحديث : ان الثقة اذ خالف من هو اوثق منه او اكثر

١٠٠ ، كانت روايته شاذة ، وإن الضعيف إذا خالف الثقة ،
روايته منكرة .

والشاذ والمنكر . من قبيل الضعيف .

وعبد الله بن عمر ، خالف رواية امامين عظيمين ، هما :
ابو عبيد الله ، ومالك ، فانهما رويا عن نافع : ان ابن عمر
إذا صلى مع الامام صلى اربعاً ، وإذا صلى وحده ، صلى
اثنتين ، وروى مالك عن نافع ان ابن عمر أقام بمكة عشرين
إل ، يقصر الصلاة ، إلا ان يصليها مع الامام . فيصلّيها
سنة .

وهذا الاسناد يدخل في اصح الاسانيد ، وهو سلسلة
شبكة بالذهب .

مسألة

قال موسى بن سلمة : كنا مع ابن عباس بمكة فقلت : انا
أنا كنا معكم ، صلينا اربعاً ، وإذا رجعنا الى رحالنا ، صلينا
اثنتين ؟

معنى هذا الكلام : ان موسى سأل عن الفرق بين
الحالتين : إذا صلى مع الجماعة ، صلى اربعاً ، وإذا صلى
وحده ، صلى ركعتين ؟ فاجابه ابن عباس بقوله : تلك سنة
ابى القاسم أى التفريق بين الصلاتين بالاتمام والقصر سنة
ابى القاسم .

ولم يكن سؤال موسى عن صلاة السفر ، لم كانت ركعتين؟
أبى يؤول جواب ابن عباس له ، بأن صلاة ركعتين ، سنة
ابى القاسم ، كما اوله بذلك من لم يتذوق اسرار اللغة العربية ،
ولا عرف علم البلاغة الذى يظهر تلك الاسرار ويجليها ، كما

لم يفهم ما قرره الاصوليون من وجوب مطابقة الجواب للسؤال .

ويدل سؤال موسى ، على ان اتمام المسافر خلف المقيم ، كان مقررا معلوما عندهم ، وانما سال ، ليعلم هل هو منقول عن الشارع ؟ ام اجتهاد من الصحابة الذين اختلفوا به ، او فعلوه ، كابن عباس وابن مسعود وابن عمر وسلمان ؟ فأجاب ابن عباس ، بأنه سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وقال القاضي عياض - في شرح سؤال موسى بن سلمة وجواب ابن عباس له - ما نصه : مفهومه ان الامام اذا اتم ، يتم معه ، وهو قول الكافة اه .

وهو كلام صحيح لا غبار عليه ، ومنزلة القاضي عياض معروفة لا تجهل ، فهو حافظ على طريقة الفقهاء امام في الاصول واللغة والادب ، قاض عادل نزيه ، اشعرى العقيدة ، ليس بمشبه ولا مجسم ، ولا حشوى (١) وبالجملة هو مفخرة المغرب .

على ان البخارى وغيره ، احتجوا بكلام ابي عبيدة في غريب القرآن والحديث ، وهو خارجي ، واطبق العلماء على الاحتجاج بكلام الزمخشري في الكشاف ، والفائق ، واساس البلاغة ، وهو معتزلى جلد والماوردي من فقهاء الشافعية معتمد عندهم وهو معتزلى ايضا وابن تيمية ، يحتج كثير من الناس بكلامه ويسميه بعضهم شيخ الاسلام . وهو ناصبي ، عدو لعلى عليه السلام ، واتهم فاطمة عليها السلام بان فيها شعبة من النفاق ، وكان مع ذلك مشبها الى بدع اخرى كانت فيه .

(١) ولم يكن ناصبيا ، ولم يكن يعتقد قدم العالم بالنوع .

ومن ثم عاقبه الله تعالى ، فكانت المبتدعة بعد عصر
-- « شجرة » ، ونتائج افكاره وثمار غرسه .

مسألة

إذا اقتدى مسافر بإمام متم - مقيما كان أو مسافرا -
في الصلاة عليه أن يتم الصلاة تبعا لإمامه ، كما فعل سلمان الفارسي
الصادق الصحيحة الموجبة لذلك .

وافتنى به من فقهاء الصحابة ابن مسعود وابن عمر وابن
عمر بن الخطاب .

ولم يخالفهم أحد من الصحابة ، فهو لاجماع سـكـوتى .
والله الفريقان على القول بوجوبه :

من قال بوجوب القصر كالحنفية

ومن قال باستحبابه كالمالكية والشافعية .

فالعجب ممن يزعم أن المسافر إذا أتم الصلاة خلف إمامه
« .. » بمكر عظيم !!

وهذا جهل ومجازفة ، وإسراف في التعصب للتقليد الباطل

سأل الله أن يرزقنا التوفيق والانصاف ، وأن يجنبنا العجب
والعناد المقوت وأن يحفظنا من القول في الدين بغير
علم . حتى لا ندخل في وعيد قول النبي ﷺ « من لفتى - بالبناء
الاهـول - بغير علم فإنما إثمه على من افتاه » .

الخلاصة

بعد اذ انتهينا من تحقيق الموضوع ، نلخص مجملته فى النقاط الآتية :

١ - ثبت فى صحيح البخارى وغيره . أن النبى ﷺ أتم الصلاة فى السفر .

٢ - صح أن النبى ﷺ جعل القصر فى السفر رخصة غير واجبة وليس بعد بيان الشارع بيان .

٣ - قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر ، يدل على جواز القصر فى السفر ، لان الركعتين نسختا بوجوب الاربع ، فلما شرع القصر بعد ذلك على سبيل الرخصة كان جائزا غير واجب .

وقولها : فاقرت صلاة السفر مجاز أى بحسب ما آلت اليه بعد مشروعية القصر . وهذا مجاز شائع معروف ومنه قوله تعالى (قال احدهما انى ارانى اعصر خمرا) أى أعصر عنباً يؤول الى خمر ، ويسمى مجاز الاول ، وهو من قبيل المجاز المرسل . ومما يؤيد هذا ان صلاة الصبح أبقيت كما هى ، فى حين زيادة الظهر والعصر والعشاء الى أربع ركعات فلم تنسخ ركعتا الصبح ، بل استمر وجوبهما الاول على حاله ، ومثل ذلك صلاة المغرب .

٤ - القاعدة ان الواجب اذا نسخ ، لا يوجب الشارع مرة اخرى .

وبهذه القاعدة كانت مشروعية القصر فى السفر لا تتجاوز درجة المندوب ولاجل هذه القاعدة ايضا ، مع ما سبق من شرح قول عائشة على الوجه الصحيح ، كانت تتم الصلاة فى السفر . وقالت لعروة لا يشق على ، لا لاجل أنها تأولت ، كما قال

١ - ماؤون فى فهم قولها . الغافلون عن القاعدة التى بينهاها
... هم المقلدون الناعقون بما لا يفهمون

٥ - لو كان قول عائشة يفيد وجوب ركعتين فى السفر او
ان الواجب اذا نسخ يعاد وجوبه مرة اخرى ، لم يجز لعائشة
ان تسم صلاة السفر بالتأويل كما لا يجوز لها ان تزيد فى صلاة
الصبح ركعتين بالتأويل . ذلك ان الزيادة على ما فرضه الشارع ،
بما ان بحث ، والاجتهاد او التأويل ، لا يدخل فيما حمله
الشارع . كعدد الصلاة . ومن القواعد الاصولية التى يعرفها
سائر الطلبة . لا اجتهاد مع النص .

٦ - حديث عائشة كان النبى ﷺ يقصر فى السفر ويتم ،
صوم ويفطر ، صححه الدارقطنى أمير المؤمنين فى الحديث ،
بما انه مؤيد بأحاديث فى صحيح البخارى وغيره . وتكذيب
ابن تيمية له مبنى على قاعدته فى تكذيب او تضعيف ما يخالف
رواه ، وللمبتدعة جرأة عجيبة فى رد ما يخالف رأيهم ، حتى
ابن تيمية ، تطاول على بعض الصحابة لانه قال خلاف
ابن ابراهيم ، وهو هنا يرى ان القصر واجب ، وان النبى ﷺ لم يتم
فى السفر قط

فاذا ثبت ما يخالف ذلك فليكن مكذوباً بدون بحث
ولا تمحيص . وتأويل الحديث عنى معنى ، كان يقصر وتتم ،
يفطر وتصوم ، ذهول وغفلة عن ان راوى الحديث عائشة
الذى تحدثت عن النبى ﷺ لا عن نفسها ، وتقول - فى رواية
الشافعى فى الام - كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ ، قصر الصلاة
وام . وفى رواية الطحاوى عنها قالت : قصر رسول الله ﷺ
فى السفر واتم : وهاتان روايتان صريحتان .

٧ - قول ابن عباس : ان الله فرض الصلاة على لسان

(٤ - الصبح السافر)

نبيكم ، على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة ، مما اخذه ابن عباس من القرآن الذى وصل اليه على لسان النبى ﷺ ، وهو شاذ لوجوه :

أحدها ان النبى صلى الله عليه وسلم . لم يصل فى الخوف ركعة قط .

ثانيها - أنه صحت فى صلاة الخوف أنواع منها : أنه صلى الله عليه وسلم بطائفة ركعتين . وسلمت قبله وجاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين وسلم ، فكانت له أربع وللطائفتين ركعتين ركعتين وهذا يرد قول ابن عباس : فرض الله على المسافر ركعتين ، ومنها : صلى بطائفة ركعتين وسلم وجاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين وسلم : وهذا يدل على صحة اقتداء المفترض بالمتنفل ، خلافا للمالكية . ومنها ، صلى بطائفة ركعة ، وأتمت لنفسها ركعة وصلى بالطائفة الأخرى ركعة وسلم ، وأتمت لنفسها ركعة ، ومنها غير ذلك ، فلو كان فرض صلاة الخوف ركعة لما صحت هذه الأنواع .

ثالثها - ان العلماء اتفقوا على جواز هذه الأنواع وغيرها فى صلاة الخوف لصحتها وانما اختلفوا فى أفضلها ؟ ولو كانت الركعة فرضاً . لما جاز غيرها .

رابعها : ان النسائي روى أن الصحابة صلوا ركعة فى بعض الحالات ، وهذا أوضح دليل على أنها ليست بفرض ، إذ لو كانت فرضاً ما تركوها أبداً .

٨ - قول عمر : صلاة السفر ركعتان . الخ مستنيط أيضاً . ولعله حمل قول النبى صلى الله عليه وسلم « فاقبلوا من الله صدقته » على الوجوب . لكن جملة على الندب ، هو التراجع لوجوه :

منها : ليتفق مع ادلة جواز الاتمام . كحديث « ان الله يحب المسافر الصوم وشرط الصلاة » وحديث « ان الله يحب المؤمن بحرصته كما يحب ان يؤخذ بفريضته » وقول عائشة : « الصلاة ركعتين . فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة النافلة » والجمع بين الادلة واجب كما تقرر في الاصول ، ومنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم اتم الصلاة في السفر .

ومنها : أنه لو كان ذلك الامر للوجوب ، لزم وجوب جميع ما لا بد منه لانها صدقة تصدق الله بها علينا ، لكن الشارع اجاز الصوم للمريض والمرخص له بالتييمم ، ان يتوضأ ، فدل على ان الامر للتخفيف .

٩ - ما رواه عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، انه اذا صلى مع الامام بمنى صلى اربع ركعات ، انصرف الى مكة ، فصلى فيه ركعتين اعاده ، ضعيف ، بل باطل مردود .

١٠ - مخالفته لما صح عن سليمان . مولى ميمونة ، قال . « ان ابن عمر وهو بالبلاط - موضع بين المسجد والسوق - والقوم يصلون في المسجد فقلت : ما يمنعك ان تصلى ؟ » قال : قد صليت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » فكيف يصح عن ابن عمر ؟ هو راوى هذا الحديث - ان يعيد الصلاة وحده بعد ان صلى في جماعة ؟

ومنها : مخالفته لما رواه مالك وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : انه كان اذا صلى مع الامام ، صلى اربعاً . واذا صلى وحده ، صلى ركعتين . وروى مالك عن نافع عن ابن عمر : ان الامام مكة عشر ليال ، يقصر الصلاة ، الا ان يصليها مع الامام ،

فيصليها بصلاته ، فهاتان الروايتان المرويتان بأصح اسناد ،
تصرحان بأن ابن عمر كان في سفره يصلي ركعتين وحده ، اخذا
بسنة السفر ، واذا صلى خلف امام مقيم ، أتم معه عملا بواجب
الاقْتداء .

ومنها : مخالفته لما رواه عبد الرزاق عن معمر والثوري قال
سليمان التيمي عن ابي مجلز ، قال : قلت لابن عمر : ادركت ركعة
من صلاة المقيمين وأنا مسافر ؟ قال صل بصلاتهم ، فهذه فتوى
ابن عمر باسناد صحيح تفيد اتمام المسافر ، خلف امامه المقيم .

١٠ - الحكم الشرعي كالجواز مثلا ، يكفي لاثباته دليل
واحد ، ولا يشترط فيه تعدد الادلة . باتفاق الاصوليين والفقهاء ،
وقد كان يكفي لجواز الاتمام : أنه الاصل . والتقصير طارئ
عليه ، لعذر السفر . لكنى نوعت الادلة من القرآن الكريم ، وقول
النبي ﷺ وفعله تقوية واستظهارا .

١١ - اتمام المسافر خلف امامه المتم واجب لادلة متعددة :

منها حديث « انما جعل الامام ليؤتم به » وهو حديث
متواتر . كما بينته في الراى القويم .

ومنها : قول موسى بن سلمة لابن عباس : اذا كنا معكم
صلينا اربعا ، واذا رجعنا الى رحالنا ، صلينا ركعتين ؟ وجواب
ابن عباس له : تلك سنة ابي القاسم ﷺ ، أى تلك التفرقة بين
صلاة المسافر فى الجماعة فيتم ، وبين صلاته وحده فيقصر ، سنة
النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنها : الاجماع السكوتى لان ابن مسعود وابن عباس وابن
عمر ، أفتوا بمتابعة المسافر لامامه المقيم ، ولم يخالفهم احد من
الصحابة ، بل فعل سلمان وجماعة من الصحابة على وفق تلك
الفتوى ، حيث أتموا خلف امام متم ، وهم جميعا مسافرون .

ومنها : اذا اقتدى مسافر بمتم ، فقد ربط صلاته بصلاته ،
وعليه الائتمام . كما لو نوى الإقامة في الصلاة .

ومنها : القاعدة الأصولية التي تقول : اذا اجتمع وصف لازم
لما رأى ، نيط الحكم باللازم ، لانه الصق بالحقيقة وانسب
المؤتم ، لازم للمأموم في حال حضره وسفره ، فوجب عليه
الائتمام . في كلا الحالين . والغى وصف السفر ، لانه طارئ
ومنها : ان متابعة الامام واجبة ، والتقصير مندوب ، فلزم
المتم ، تقديمها للنواجب على المندوب .

١٢ - ان قصر مسافر ، خلف امامه المتم ، فصلاته باطله ،
والفریقین : من يقول بوجوب التقصير في السفر ، كالحنفية
والمقهم ومن يقول بندبه ، كالمالكية والشافعية ومن وافقهم ،
وامرهم بل بصحتها الا اسحاق بن راهويه وابن حزم ، ولا دليل لهما ،
فما في غاية الشذوذ ايصح مع هذا ان يزعم زاعم : ان المسافر
المتم مع امامه المتم ، اتى بمنكر عظيم !! سبحانك - ربنا -
ههنا عظيم ! ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

١٣ - قال الله تعالى في صوم رمضان (ومن كان مريضا أو
سافرا فعدة من أيام أخر) وهذا الاسلوب يقتضى وجوب
المسافر على المسافر . بقاعدة اصولية ، هي ان وقوع المصدر في
الشرط يفيد الوجوب ، وقد بينت هذه القاعدة ، في خواطر
الاصول .

وقال النبي ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر »
واخذ بهذا داود الظاهري وابن حزم ، والامامية ، فقالوا ،
ليس من الصوم في السفر ، ولا يجزى ، ونقل هذا القول عن عمر
بن عبد العزيز ، وجماعة من التابعين ، لكن ذهب عامة العلماء من
الاصولاء والتابعين وأئمة المذاهب الى جواز الصوم للمسافر

وصحته ، واجابوا عن الالية بان فيها حذفاً ، والتقدير ومن كان مريضاً او على سفر وافطر فعدة الآية .

وعن الحديث بانه وارد فيمن شق عليه السفر واجهده .
فيكون خاصاً بهذه الحالة ، لان النبي ﷺ صام في رمضان ، وهو مسافر ، واجاز للمسافر ان يصوم .

وقال الله تعالى في الصلاة في السفر (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا) وهذه الصيغة تفيد التخيير ، وحيث كان التقصير في السفر مع الخوف ، مخيراً فيه ، فهو في السفر مع الامن كذلك ، بل اولى .

ولم يقل النبي ﷺ : ليس من البر اتمام الصلاة في السفر ، بل صح عنه انه اتم في السفر ، وصح انه سمى التقصير رخصة ، كما سمى الفطر رخصة ، وبهذا اخذ الجمهور .

فهاتان فريضتان . نزلت في كل منها رخصة ، حملها الجمهور على الندب ، وحملتها طائفة على الوجوب . وفرقت طائفة فاجبت رخصة الصلاة ، واجازت رخصة الصيام . ولهذه الطائفة نقول :

كيف يكون الفطر جائزاً ودليل وجوبه أقوى وأظهر ؟ ويكون التقصير واجباً ، ودليل جوازه أوضح وأمتن ؟! اليس هذا تفريقاً بين المتماثلين ؟! وتحكماً في الادلة بالهوى ؟! نسأل الله السلامة والعافية .

أغلاط صاحب المنكر العظيم

وهي كثيرة ، اذكر منها ما يحضرني الآن :
فمنها : ذلك الاشكال الذي بينت استحالة في جزء « التنصل
التنصل »

ومنها : تعليله خلق اللحية بتغيير خلق الله ، وبالتشبه بالنساء
ومنها : تقليده للالباني في ذلك التعليل .
ومنها : قياسه خلق اللحية ، على التميمص ، وهو قياس
المال فقد فيه شرط القياس .

ومنها : تقليده للالباني في ذلك القياس .
ومنها : تحريمه للذهب على المرأة .
ومنها : تقليده للالباني في ذلك .

ومنها : زعمه ان الأمن من مكر الله كبيرة ، مع انه لم يرد
في الحديث ، ونسبى قول الله تعالى (اقامنوا مكر الله فلا يامن مكر
الله الا القوم الخاسرون) ولا اذكر له الحديث ، لانه لا يعرفه .

ومنها : افتاؤه لمريض صائم : ان يبلع الدواء بدون ماء
« يكون مفطرا مع ان الدواء يشتمل على مواد تتحلل في الامعاء ،
« لا يتحلل الطعام واذا كان بعض الصحابة ، يبلع البرد وهو
« اثم ويقول ليس بطعام ولا شراب ، فهو اجتهاد منه ، خالفه فيه
« ابن المسيب فقال : بل يطفىء الظمأ ، ثم لو كان بلع الدواء ،
« حرام الصائم . لارشد الله المريض اليه ، من غير ان يرخص له
« الاططار . وما كان ربك نسيا .

وحيثما : في قوله : في الميراث : وما هو في قوله : في الميراث :
 الميراث : في قوله : في الميراث : في الميراث : في الميراث : في الميراث :
 في الميراث : في الميراث : في الميراث : في الميراث : في الميراث :

وہو آفر دشت ، جہاں نہ گشتیگر

۱۰۰ - ہوں سب کچھ کی عقل

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

۱۰۱ - ہوں سب کچھ کی عقل

وہو آفر دشت ، جہاں نہ گشتیگر

۱۰۲ - ہوں سب کچھ کی عقل

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

۱۰۳ - ہوں سب کچھ کی عقل

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

۱۰۴ - ہوں سب کچھ کی عقل

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

۱۰۵ - ہوں سب کچھ کی عقل

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

۱۰۶ - ہوں سب کچھ کی عقل

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

کچھ نہ کہیں کہیں کہیں ہوں

کچھ نہ کہیں

۱۰۷ - ہوں سب کچھ کی عقل

خاتمه

فيها مسائل

الاولى

بقى من أدلة وجوب اتمام المسافر خلف المقيم أربعة :

١ - حديث في صحيح البخارى عن أبى هريرة عن النبي

ﷺ قال « أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل

الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار »

فى هذا الحديث وعيد شديد للماموم الذى يسبق امامه

بشيء من أركان الصلاة والمسافر الذى يقصر خلف المقيم فيسنة

قبل امامه من ركعتين اولى بهذا الوعيد فيجب عليه ان يتم

الصلاة مع امامه المقيم لثلا يقع تحت طائلة الوعيد المذكور .

٢ - فى الموطأ عن أبى هريرة قال : الذى يرفع رأسه

ويخفضه قبل الامام فانما ناصيته بيد شيطان .

هذا الحديث مرفوع حكما لأنه ليس للرأى فيه مجال ولا

دخل للاجتهاد فيه وهو يفيد أن الماموم الذى يسبق امامه بشيء

من أركان الصلاة يفعل ذلك بارشاد الشيطان وتحريكه والمسافر

الذى يسلم من ركعتين قبل امامه يصدق عليه ان ناصيته بيد

شيطان فيجب عليه أن يتم مع امامه لثلا تبطل صلاته بكون

الشيطان يحركه فيها .

٣ . ثبت في الحديث الصحيح عند الطبراني وغيره ان
 امام المأموم لمامه في افعال الصلاة كانت جائزة في أوائل
 . . . فكان الرجل اذا أتى والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى
 . . . يسأل أحد المأمومين بإشارة يده كم صلى ؟ فيجيبه
 . . . بإشارة يده انه صلى ركعتين أو ثلاثا فيصلى المسبوق
 . . . ثم يدخل مع النبي صلى الله عليه وسلم في بقية صلاته
 . . . ماذ بن جبل رضى الله عنه لا أجد النبي صلى الله عليه
 . . . حالة الا دخلت معه فيها فإذا سلم أتيت بما فاتنى فقال
 . . . صلى الله عليه وسلم « قد سن لكم معاذ فافعلوا مثل ما فعل
 . . . فافعلوا به » .

هذا الحديث نسخ جوار المخالفة السابقة وأصبحت متابعة
 امام لمامه واجبة والمسافر الذى يسلم قبل امامه المتم خالف
 . . . بعمل بحكم منسوخ والعمل بالحكم المنسوخ باطل فصلاته
 . . . كما لو استقبل المصلى بيت المقدس .

٤ - بعد فتح مكة جاءت وفود العرب الى النبي صلى
 . . . وسلم أفواجا لاعلان اسلامها وتعلم أحكام الدين فكانوا
 . . . معه الصلاة ولم يقل لهم اقصروا كما قال لاهل مكة في
 . . . الوداع « أتموا فانا قوم سفر » ولو قال لهم اقصروا لنقله
 . . . الصحابة الذين نقلوا أحاديث الاستنجااء والسواك ونحو
 . . . هذا اهم لانه يتعلق بالصلاة التى هي أهم أركان الدين

بعد الشهادتين . فنحن نجزم بانهم كانوا يتمون الصلاة مع
النبي صلى الله عليه وسلم لأن مخالفة المأموم لأمامه نسخت.
بحديث معاذ السابق .

الثانية

قال ابن أبي شيبة في المصنف :

(في المسافر ان شاء صلى ركعتين وان شاء أربعاً) وصدر
الباب بحديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتم الصلاة في السفر ويقصر ويصوم ويفطر ويؤخر الظهر
ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء « وهو حديث
صحيح كما قال الدارقطني ثم روى ابن أبي شيبة بعد هذا
الحديث الآثار الآتية :

فروى عن أبي نجيح المكي قال : اصطحب أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم في السفر فكان بعضهم يتم وبعضهم يقصر ،
وبعضهم يصوم وبعضهم يفطر فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء ولا
هؤلاء على هؤلاء . وروى عن أبي قلابة قال : ان صليت في
السفر ركعتين فالسنة وان صليت أربعاً فالسنة . وروى عن بسطام
بن أسلم قال :

سألت عطاء عن قصر الصلاة في السفر ؟ قال : ان قصرت
فرخصة وان شئت أتممت . وروى عن ميمون بن مهران : أنه
سأل سعيد بن المسيب عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ان شئت
ركعتين وان شئت فأربع .

اعلن أخى السيد أحمد رجوعه عن القول بوجوب قصر
المسافر خلف الامام المتم ورأى أن حديث ابن عباس فى صحيح
مسلم صريح فى وجوب اتمام المسافر مع امامه المتم فقد سأل
موسى بن سلمة اذا صلينا معكم صلينا أربعا واذا صلينا فى
رحالنا صلينا ركعتين فأجابه ابن عباس نثلک سنة أبى القاسم .

فكان اعلانه الرجوع الى هذا الحديث انصافا محمودا
ولكن بعض تلامذته لم يرجع اليه واستمر على القول بوجوب
قصر المسافر خلف امامه المتم وهو خطأ محض لا دليل يؤيده ولا
حجة تسنده اللهم الا التعصب للرأى هداه الله .

الرابعة

اختلف فى المسافة التى يصح فيها القصر على اقوال ،
كثير منها شاذ مردود . لانه يفتح باب التساهل فى الصلاة
والصيام كالذى يقصر الصلاة اذا ذهب الى المطار لتوديع مسافر ،
وفى الخروج للنزهة بظاهر البلد . مع أننا نعلم أن مولانا الامام
الوالد رحمه الله ورضى عنه كان يدرس صحيح البخارى بالجامع
الاعظم بطنجة ، وكان الاخوان الصديقيون بأصيلة يصلون الصبح
ويركبون دوابهم فيصلون طنجة فى الساعة الحادية عشرة
ويحضرون درسه ويصلون الظهر معه ويعودون الى بلدتهم
فيصلون قبل المغرب بمدة وكان أحيانا يذهب الى سيدى قاسم

للنزهة فيعلمون بأصيلا فيذهبون اليه ويقضون معه اليوم هناك .
ثم يعدون الى بلدهم .

والحكمة فى شرعية القصر والفطر فى السفر هى المشقة او
مظنتها ، والسفر القصير كالسفر الى اصيلا او المطار او النزهة
لامظنة فيه للمشقة اصلا ، فالترخص فيه بالقصر ونحوه تساهل
كبير بل تلاعب بالنصوص وابطال للعبادة ونحن نعلم ان الله
تعالى حيث أطلق لفظ السفر فى الآية لم يرد هذا السفر القصير
الذى يراد للترويح والنزهة وانما اراد السفر الشاق الذى يحتاج
صاحبه الى الرخصة فالآية التى أطلقت السفر هى من قبيل
العام المخصوص والذين اخذوها على عمومها لم يفهموا معنى
الرخصة ولا حكمتها فلا بأس علينا اذا خالفناهم فى اجتهادهم
المخطيء .

ونرى السفر الذى يصح فيه الترخص بالقصر ونحوه هو
السفر الذى لا يقدر صاحبه أن يعود الى بلده فى اليوم الذى
سافر فيه وهى مسافة ٦٠ كيلو ، نرى فان من سافر هذه المسافة
مشيا على أرجله أو راكبا دابة لايمكنه أن يرجع فى نفس اليوم
الى بلده فيصح له القصر والفطر وغير ذلك من الترخص ، اما
أقل من هذه المسافة فالترخص فيها تساهل وتلاعب والله أعلم .

المسألة الخامسة

القصر رخصة بلا شك ، ولو قيل بوجوبه . والرخصة لا تستمر ، لأنها لو استمرت ، صارت حكما أصليا . والمفروض في الرخصة أنها حكم عارض ، هذا خلف . إذن فالقصر له نهاية ومتى ينتهى ؟

صح أن النبي صلى الله عليه وسلم مكث في غزوة تبوك ثمانية عشر يوما يقصر الصلاة .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم ذلك في حجة الوداع . وحيث أن القصر على خلاف الأصل ، لعذر السفر ، فالمسافر إذا زاد على هذه المدة ، وجب عليه الرجوع إلى الأصل ، وهو اتمام الصلاة .

نعم لو سافر شخص لقضاء مصلحة لا يطول أمدها في تقديره فإنه يقصر مادام ينتظرها لأنه لا ينوي إقامة .

وهذا محمل ماري عن ابن عمر : أنه مكث في أذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة ، لأنه كان في جيش ، وحبسهم مطر غزير ، والجيش لا يقيم بمكان إلا بمقدار الراحة أياما قلائل ، وهم لا يعرفون جو أذربيجان ، ولا مقدار ما يستمر المطر فيها ، فمكثوا مكرهين ، ينتظرون الصحو بين لحظة وأخرى ، فلهذا قصر ابن عمر .

أما إن يسافر الشخص إلى بلد يريد الإقامة فيه ، لعمل أو غيره . فيجب عليه الالتزام بلا نزاع ، ولو قصر ، فصلاته باطلة . لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين وصل إلى المدينة مهاجرا قاصدا الإقامة فيها ، ألغى حكم السفر فصلى الجمعة قبل أن يستقر بها ، مع أنه ما صلى الجمعة في سفر قط ، وقال : لا الجمعة على مسافر ، وأمر المهاجرين الذين سبقوه إلى المدينة بإقامة الجمعة لأنهم صاروا مقيمين ، وهذا واضح جدا وبالله التوفيق .

فهرست

تعداد	الموضوع
۱	ضخمة الكتاب
۲	بدء السفر مقصورة
۱۶	لخصت الحيلة بأربعة لا تثبت
۱۸	لقد هنيئاً هائلة
۲۲	لسمع من الروايات المظفرة عن هائلة
۲۱	القصر في قصر محبوب
۲۵	بهذه تارة لار بن عاص
۲۹	بهذه تارة حيث هائلة في تمام الحيلة في السفر
۳۹	تلكه بعثة في ابن تيمية
۳۸	لكن لازم للكتابين بوجوب القصر في السفر
۱۰	فائدة لرواية هائلة
۱۹	رواية ابن ابن غير كان بعد الحيلة وهذه قصرة بالطة
۱۵	توضيح جوب ابن تيمية لرواية ابن سلمة
۱۷	وجوب إتمام السفر خلف مسافر مقيم
۱۸	الخلاصة
۲۵	الخلاصة صاحب المنكر العظيم
۳۸	الخلاصة